

دور شركات التأمين في تعزيز الشمول المالي في الجزائر-دراسة حالة شركة تأمين المحروقات (CASH)- خلال الفترة (2012 - 2019)

The role of insurance companies on enhancing financial inclusion in Algeria- case study of cash insurance during the period (2012-2019)

مطرف عواطف جامعة عنابة -الجزائر- ametarref@yahoo.fr	* دراجي أنيس جامعة عنابة -الجزائر- anis23000@outlook.fr
2021/12/ 31 تاريخ النشر : 2021/12/ 26 تاريخ القبول:	2021 / 09 / 15 تاريخ الاستلام:

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس مدى مساهمة شركات التأمين في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، من خلال التطرق لحالة شركة تأمين المحروقات(CASH) خلال الفترة (2012-2019)، إعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي والتحليلي لوصف المشكلة وتحليل البيانات المرتبطة بها، والمنهج الإحصائي لنمذجة العلاقة بين قطاع التأمين والشمول المالي، وقد توصلنا إلى وجود علاقة معنوية بين متغيرات الدراسة إلا أن مساهمة قطاع التأمين في تعزيز الشمول المالي في الجزائر ضعيفة وهذا راجع لعدة عوامل بعضها يرتبط مباشرة بالنشاط التأميني وبعض الآخر يعود لأسباب خارجية لا يمكن لشركات التأمين التحكم فيها.

الكلمات المفتاحية: شمول مالي، قطاع التأمين الجزائري، شركة تأمين المحروقات.

تصنيف JEL: C10;G22

Abstract :

This study aims to measure the extent to which insurance companies contribute to enhancing financial inclusion in Algeria, by addressing the situation of the insurance company (CASH) during the period (2012-2019), we relied in our study on the descriptive and analytical approach to describe the problem and analysis of the associated data, and we also relied on the statistical approach to modeling the relationship between the insurance sector and financial inclusion, and we have found a significant relationship between the variables of the study, but the contribution of the insurance sector to the promotion of financial inclusion in the financial coverage sector Algeria is weak, and this is due to several factors, Some are directly related to insurance activity and others are for external reasons that insurance companies cannot control.

Keywords: Financial inclusion, Algerian insurance sector, cash.

JEL classification codes: G22 ;C10

* المؤلف المرسل: دراجي أنيس.anis23000@outlook.fr.

مقدمة

لقد زاد الإهتمام العالمي بموضوع الشمول المالي عقب الأزمة العالمية سنة 2008 التي زعزعت ثقة الأفراد والمؤسسات في النظام المالي القائم آنذاك، حيث اعتبرت البنوك والمؤسسات المالية بمثابة المسبب الرئيسي في الأزمة، صفت إلى ذلك فإن تغير سلوكيات الأفراد وتطور احتياجاتهم التمويلية جعل من المؤسسات المالية أمام حتمية خلق منتجات تلبي حاجيات الزبائن مع إستهداف كل الشرائح بما فيها المهمشة منها، و بالموازاة مع ذلك تبنت العديد من الدول إستراتيجيات وطنية للشمول المالي لبلوغ الهدف المنشود، أما بالنسبة للجزائر فقد أصدر البنك المركزي بعض الدراسات التي تتعلق بالشمول المالي إلا أنه لم يتم تبني أي إستراتيجية وطنية في المجال، وفي نفس السياق تقوم صناعة التأمين بدور حيوي في دعم الاقتصاد وتنمية الإستثمارات الوطنية، إذ توفر الحماية المالية للأفراد والمجتمعات ضد المخاطر المختلفة، كما أنها تعتبر قناة رئيسية لجمع المدخرات الوطنية والإعتماد عليها في تمويل الاقتصاد وخلق مناصب العمل وبالتالي فإن قطاع التأمين يساهم في الدفع بالشمول المالي، وقد عرف سوق التأمين الجزائري تغييرات عديدة من حيث الجانب التشريعي وعدد الشركات الناشطة إلا أن نسبة الكثافة التأمينية ومعدل الإخراق وطبيعة المنتوجات المعروضة لا تعكس طموحات الزبائن.

1. الإشكالية

بغرض معالجة الموضوع نقوم بطرح الإشكالية التالية :

ما مدى مساهمة شركة تأمين المحروقات في تعزيز الشمول المالي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

إعتمادا على رصيد الهاشم الصافي للتأمين كمؤشر لقياس مساهمة قطاع التأمين في تعزيز الشمول المالي وبالتركيز على حالة شركة تأمين المحروقات (CASH)، يمكن صياغة فرضيات الدراسة كما يلي:

- ❖ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للزيادة في عدد وكالات شركة تأمين المحروقات على رصيد الهاشم الصافي للتأمين عند مستوى المعنوية $\alpha=0,05$:
- ❖ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطور أفراد المجتمع المؤهلون للعمل ورصيد الهاشم الصافي للتأمين عند مستوى المعنوية $\alpha=0,05$:
- ❖ لا يؤثر حجم المؤونات التقنية المكونة لدى شركة تأمين المحروقات على رصيد الهاشم الصافي للتأمين عند مستوى المعنوية $\alpha=0,05$.

2. أهمية الدراسة

تكمّن أهمية الدراسة في تطبيقها للشمول المالي الذي يعتبر أحد أبرز الموضوعات البحثية في السنوات الأخيرة، من خلال تناول واقع مساهمة قطاع التأمين في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، فإسهام شركات التأمين لمختلف فئات المجتمع عبر تقديم منتجات تأمينية تتسم بالمرونة و إنخفاض التكلفة إضافةً لقابليتها لتلبية الحاجيات المتباينة للعملاء سيساهم في تعزيز الشمول المالي بما يضمن الاستقرار للنظام المالي .

3. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى قياس مدى مساهمة قطاع التأمين في تعزيز الشمول المالي في الجزائر و ذلك من خلال دراسة حالة شركة تأمين المحروقات (CASH) خلال الفترة (2012-2019) ، و يعود سبب اختيار هذه الشركة لتوفّرها على أموال خاصة معتبرة و تحقيقها لنتائج مرضية خلال السنوات الأخيرة إضافة إلى كون مجمع سوناطراك هو المساهم الرئيسي في رأس المال مما يجعلها قادرة على لعب دور مهم في تعزيز الشمول المالي.

4. الطريقة والأدوات

تم الإعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي في عرض وتحليل البيانات التي وردت في الدراسة، و المنهج الإحصائي في نمذجة العلاقة بين متغيرات قطاع التأمين و الشمول المالي من خلال تحليل و تفسير مخرجات برنامج SPSS 21.

5. تقسيم الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور :

I. الإطار المفاهيمي للشمول المالي؛

II. الدراسات السابقة:

III. دراسة حالة شركة تأمين المحروقات (CASH) خلال الفترة (2012-2019).

I- الإطار المفاهيمي للشمول المالي

يتعلق الشمول المالي بالإستفادة من المنتجات والخدمات المالية للأفراد الذين لا يمكنهم الوصول إليها، أي كل من لا يتتوفر على حساب مصرفي أو إمكانية الوصول إلى أي خدمات مالية أخرى لدى مؤسسة مالية رسمية مثل البنوك و الإتحادات الإئتمانية أو مكاتب البريد أو مؤسسات التمويل الأصغر، من الناحية العملية هناك سلسلة متواصلة من الشمول المالي تشمل أولئك الذين لا يستخدمون الخدمات المالية ، و أولئك الذين يستخدمون الخدمات غير الرسمية فقط، والصنف

الذي يستخدم مزيجاً من الخدمات غير الرسمية والرسمية، ولا تشير المفاهيم الحديثة للشمول المالي إلى إمكانية الحصول على الخدمات المالية فحسب، بل أيضاً إلى استخدام الخدمات المالية ونوعيتها، فحتى أولئك الذين يحصلون على بعض الخدمات الرسمية قد يستبعدون جزئياً بسبب عدم إمكانية الوصول إلى خدمات أخرى كما أن البعض يستبعد طوعاً من النظام المالي لأنه راضي بالبدائل غير الرسمية. (Mohamed , 2020,p13)

1. مفهوم الشمول المالي

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة عام 1993 في دراسة "ليشون وترفت" عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعلياً للخدمات المصرفية، وفي عام 1999 أستخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل واسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة ، غير أن الإهتمام الدولي بالشمول المالي إزداد في أعقاب الأزمة المالية العالمية ب نهاية عام 2007 (بن قيدة و بو عافية، 2018 ، ص 92)، ويشير الشمول المالي حسب التقرير المشترك لصندوق النقد العربي والمجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء الصادر في شهر يناير 2017 تحت عنوان "قياس الشمول المالي في العالم العربي" إلى " تتمتع الأفراد ، بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض والشركات، بما في ذلك أصحابها، بإمكانية الوصول والإستفادة الفعالة (مقابل أسعار معقولة) من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية) مدفوعات، تحويلات، إدخار، إئتمان، تأمين،...إلخ)، يقع توفيرها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة" (بن رجب، 2018، ص 02)

أما بنك الجزائر فقد عرف الشمول المالي على أنه " إتاحة وإستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته و أفراده وبالخصوص تلك المهمشة منها، وذلك من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، وخدمات الدفع والتحويل، وخدمات التأمين، وخدمات التمويل والإئتمان و إبتكار خدمات مالية أكثر ملاءمة وبأسعار منافسة وعادلة، بالإضافة إلى العمل على حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية و تشجيع تلك الفئات على إدارة أموالهم و مدخلاتهم بشكل سليم لتفادي لجوء البعض إلى القنوات و الوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لأي من جهات الرقابة والإشراف التي تفرض أسعار مرتفعة نسبياً مما يؤدي إلى سوء إستغلال إحتياجات تلك القنوات للخدمات المالية والمصرفية " (كركار، 2019، ص 364)

و نلاحظ بأن بنك الجزائر ركز في تعريفه للشمول المالي على نقطتين أساسيتين و هما ضرورة حماية المستهلكين من جهة و تفادي تأثير القنوات غير الرسمية على سلوكيات الأفراد في ظل هيمنة السوق الموازية على نسبة كبيرة من الكتلة النقدية المتداولة من جهة أخرى.

2. الدراسات السابقة

سنحاول عرض بعض الدراسات المتعلقة بالشمول مع التركيز على حالة الجزائر.

1.2 دراسة (Hadfi & Bensaid, 2019) :

سعت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تحفيز الإئتمان المصغر لدرجة الشمول المالي في الاقتصاديات الناشئة كآلية للنمو الاقتصادي و الحد من الفقر و عدم المساواة في الحصول على التمويل ، وخاصة في الجزائر من خلال أخذ الوكالة الوطنية لتسهيل القرض المصغر كمثال و إستنادا إلى دراسة إستقصائية شملت 150 مستفيدا من هذا النوع من التمويل على مستوى ولاية معسكر، توصلت الدراسة إلى وجود إرتباط قوي بين الإئتمان المصغر و مؤشر الشمول المالي فقد أدت القروض المصغرة إلى تحسين المؤشر البديل للشمول المالي للمستفيدين بمعدل 37,9 في المئة.

2.2 دراسة (كركار ، 2019) :

هدفت هذه الدراسة للتعرف على دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي، من حيث إستعراض مفهوم الشمول المالي و أهميته و أهدافه وبيان أثره على تحقيق و تعزيز الاستقرار المالي، و توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الشمول المالي وتحقيق الاستقرار المالي ، و أوصت بضرورة إدراج الشمول المالي كهدف إستراتيجي جديد للحكومة و الجهات الرقابية مع ضرورة تحقيق التكامل بين الشمول المالي والإستقرار المالي والنزاهة المالية والحماية المالية للمستهلك لتحقيق الإطار المتكامل للشمول والاستقرار المالي.

3.2 دراسة (بوزانة و حمدوش، 2021) :

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مستوى مؤشرات الشمول المالي الرئيسية في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة(2011- 2018) من أجل الوقوف على مستوى الوساطة البنكية المقدمة لفئات المجتمع الجزائري، وقد خلصت الدراسة إلى أن مساهمة القطاع المصرفي في تعزيز درجة الشمول المالي لفئات المجتمع الجزائري متواضعة إنطلاقا من تباطؤ الوساطة البنكية المقدمة وعدم إرتقاها لمستجدات الصناعة المصرفية، ومحدودية مستويات الشمول المالي مما يفسر قصور الجهود المبذولة من طرف السلطات النقدية.

3. مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

يمكن الإشارة إلى أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة كما يلي:

- ❖ ركزت الدراسات السابقة على طبيعة العلاقة بين الشمول المالي والقطاع المصرفي، الإئتمان و الإستقرار المالي إلا أنها أهملت الشق المتعلق بالتأمين وهو الجانب الذي تناولته الدراسة الحالية;
- ❖ إهتمت هذه الورقة البحثية بدراسة العلاقة بين متغيرات ذات صلة بخصوصية النشاط التأميني في الجزائر مع التركيز على حالة شركة تأمين المحروقات سعياً للوصول إلى نتائج جزئية قابلة للتعميم وهذا خلافاً للدراسات السابقة التي ركزت في مجملها على المستوى الكلي أو القطاعي.

- II - دراسة حالة شركة تأمين المحروقات CASH خلال الفترة (2012-2019)

سنقوم من خلال هذا الجانب التطبيقي بدراسة مدى تأثير المتغيرات المستقلة (عدد الوكالات، أفراد المجتمع المؤهلون للعمل ، المؤونات التقنية) على المتغير التابع (الهامش الصافي التأميني) و الذي يعبر عن القيمة المضافة لقطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي كون أن ارتفاع هذا المؤشر يعكس قدرة شركات التأمين على تعزيز الشمول المالي من خلال جذب الزبائن و الرفع من حجم الأقساط المحصلة.

1. متغيرات الدراسة

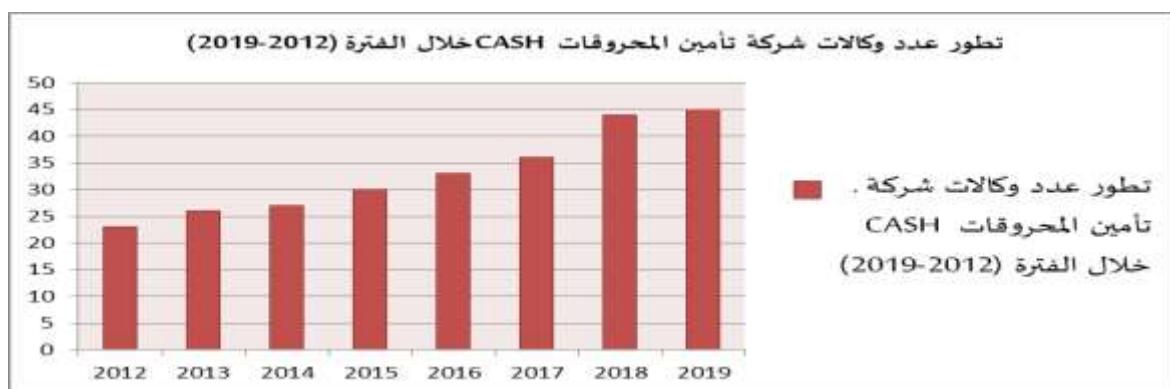
يمكن تقسيم متغيرات الدراسة كما يلي:

1.1. المتغيرات المستقلة

تشمل المتغيرات المستقلة : عدد الوكالات، عدد الأفراد المؤهلون للعمل، المؤونات التقنية.

1.1.1. عدد الوكالات: حيث أن زيادة في عدد الوكالات تساهم في الرفع من الحصة السوقية لشركات التأمين عبر إستقطاب شريحة أكبر من الزبائن مع التركيز على المناطق غير المغطاة تأمينياً وهذا يسمح بترويج أوسع للخدمات التأمينية.

الشكل رقم (01) : تطور الشبكة التجارية لشركة تأمين المحروقات خلال الفترة (2012-2019)

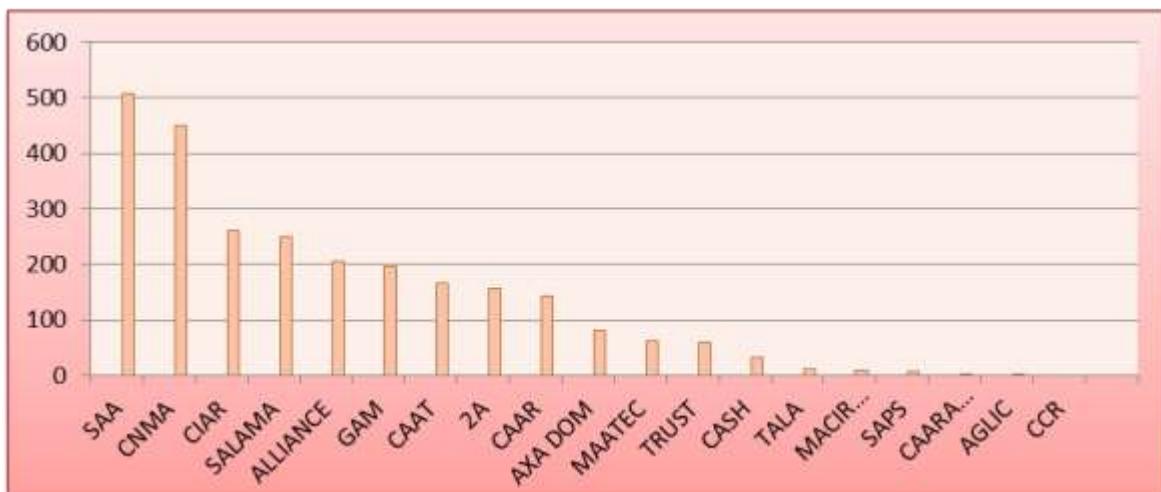


المصدر: من إعداد الباحثين إنتماداً على الموقع (<https://www.cash-assurances.dz/>) و التقارير السنوية للشركة على الموقع (<https://www.cna.dz/>)

دور شركات التأمين في تعزيز الشمول المالي في الجزائر -دراسة حالة شركة تأمين المحروقات (CASH) خلال الفترة (2012-2019)

حيث يظهر الشكل تطور عدد الوكالات خلال الفترة المدروسة وهذا يعد مؤشرا إيجابيا ، إلا أن الوتيرة تبقى بطيئة مقارنة بشركات التأمين الأخرى، فإلى غاية سنة 2016 تحل شركة تأمين المحروقات في المرتبة 13 من بين الشركات الناشطة في السوق الوطني و هي مرتبة متاخرة بالنظر لحجم و قيمة الشركة.

الشكل رقم(02): عدد الوكالات لشركات التأمين الناشطة في السوق إلى غاية سنة 2016



المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على الموقع (<https://www.cna.dz/>)

1.2.1. أفراد المجتمع المؤهلون للعمل: أي كل من بلغ سن العمل وله القدرة الجسدية والعقلية على العمل سواء كان عاملاً أو بطلاً (افتراض وجود التشغيل الكامل) وقد تم التركيز على هذه الفئة بإعتبارها قادرة على التأثير إيجاباً في الدورة الاقتصادية ككل وعلى قطاع التأمين تحديداً كون أن المداخيل المحصل عليها من قبل الأفراد والعائلات يتم إنفاقها في شراء السيارات و المنازل و مختلف الممتلكات القابلة للتأمين و هذا من شأنه أن يعزز الشمول المالي شريطة توفر منتجات تأمينية تلبي الاحتياجات المتباعدة للعملاء.

الشكل(03): يوضح تطور أفراد المجتمع المؤهلون للعمل خلال الفترة (2012-2019)



المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على الموقع (<https://www.cna.dz/>)

يعود تطور الطاقة المؤهلة للعمل بفائدة على شركات التأمين يمكن إستغلالها للرفع من حصتها السوقية وتعزيز الشمول المالي.

3.1.3. المؤونات التقنية: تكون المؤونات التقنية من أجل تحديد التزامات شركات التأمين تجاه المستفيدين من عقود التأمين وفقا لقواعد الحيطة و الحذر الذي يفرضها المشرع الجزائري و تعكس الصلابة المالية لهذه الشركات ، كما أن زيادة هذا الرصيد تعني قدرة الشركة على تعويض الزبائن و كسب ثقتهم ، مع ضمان سمعة سوقية جيدة كفيلة بجذب زبائن جدد.

الشكل رقم(04): تطور حجم المؤونات التقنية لشركة تأمين المحروقات (CASH) خلال الفترة(2012-2019)



المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على تقارير مديرية التأمينات على الموقع (<https://wwwuar.dz/>) والتقارير السنوية للشركة (<https://www.cash-assurances.dz/>)

لقد قامت شركة تأمين المحروقات (CASH) بالرفع من حجم المؤونات التقنية لمواجهة التزاماتها المتوقعة وغير المتوقعة حيث عرف هذا الرصيد تطور ملحوظا (حوالي 47%) خلال الفترة 2012 و 2019.

2.1. المتغير التابع

سنعتمد في دراستنا على الهامش الصافي للتأمين كمؤشر لقياس مساهمة قطاع التأمين في تعزيز الشمول المالي خلال الفترة (2012-2019) وهو يشمل الحسابات التي تعكس خصوصية قطاع التأمين (الأقساط الصادرة على العمليات المباشرة، الأقساط المقبولة، الأقساط الصادرة المؤجلة، الأقساط المقبولة المؤجلة، خدمات على العمليات المباشرة، العمولات المحصلة من عملية إعادة التأمين، العمولات المدفوعة لإعادة التأمين، إعانت الإستغلال للتأمين).

دور شركات التأمين في تعزيز الشمول المالي في الجزائر -دراسة حالة شركة تأمين المحروقات (CASH)- خلال الفترة (2012-2019)

الشكل رقم (05): تطور الهاشم الصافي للتأمين لشركة تأمين المحروقات (CASH) خلال الفترة (2012-2019)



المصدر: من إعداد الباحثين إنتماداً على تقارير مديرية التأمينات (<https://www.uar.dz/>) والتقارير السنوية للشركة (<https://www.cash-assurances.dz/>)

3.1. تفسير طريقة الدراسة

سنقوم بدراسة تأثير كل متغير من المتغيرات المستقلة على الهاشم الصافي للتأمين بشكل مستقل من خلال الإعتماد على ثلاثة نماذج تأخذ شكل الإنحدار الخطى البسيط:

النموذج الأول : يدرس تأثير عدد الوكالات على الهاشم الصافي للتأمين ونعبر عنه كما يلى:

$$MAN_t = ax_t + b$$

حيث:

الهاشم الصافي للتأمين خلال فترة الدراسة	MAN_t
عدد الوكالات خلال فترة الدراسة	X_t
الثابت	B

النموذج الثاني: يدرس تأثير أفراد المجتمع المؤهلون للعمل على الهاشم الصافي للتأمين ونعبر عنه من خلال العلاقة:

$$MAN_t = aR_t + b$$

حيث:

الهاشم الصافي للتأمين خلال فترة الدراسة	MAN_t
عدد الأفراد المؤهلون للعمل خلال فترة الدراسة	R_t
الثابت	B

النموذج الثالث: يدرس تأثير حجم المؤونات التقنية على الهاشم الصافي للتأمين ونعبر عنه من خلال العلاقة:

$$MAN_t = ap_t + b$$

حيث:

الهامش الصافي للتأمين خلال فترة الدراسة	MAN_T
حجم المؤونات التقنية خلال الفترة المدروسة	P_t
الثابت	B

1. دراسة صلاحية نماذج الدراسة

للتأكد من صلاحية النماذج نقوم بدراسة القدرة التفسيرية ، المعنوية الكلية والجزئية للنماذج وشروط المربعات الصغرى.

1.1.3 دراسة القدرة التفسيرية للنموذج الأول

الجدول رقم(01) : يوضح القدرة التفسيرية للنموذج

القييم	الإحصائيات
0,587	معامل التحديد (R-SQ)
0,518	معامل التحديد المعدل (R-SQ adj)

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS 21

يتضح من خلال الجدول بأن معامل التحديد المعدل يساوي 51,8% ، وهذا معناه أن المتغير المستقل(عدد الوكالات) يفسر 51,8% من التغييرات التي تحدث في المتغير التابع (الهامش الصافي للتأمين)، والباقي 48,2% يعزى إلى عوامل أخرى.

2.1.3 دراسة المعنوية الكلية للنموذج الأول

يمكن صياغة الفروض الإحصائية للنموذج كما يلي:

الفرض العدي (H₀): جميع معاملات الإنحدار غير معنوية (لا تختلف عن الصفر)

الفرض البديل(H₁): واحد على الأقل من معاملات الإنحدار معنوية (تختلف عن الصفر)

الجدول رقم (02): جدول تحليل التباين لنموذج الإنحدار ANOVA

P.Value	المحسوبة F	MS المربعات	مجموع المربعات SS	درجات الحرية DF	المصدر
0,027	8,518	310210,259	310210,259	1	الإنحدار
-	-	36420,290	218521,741	6	الخطأ
-	-	-	528732,000	7	الكتل

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS 21

يتضح من جدول تحليل التباين أن قيمة P.Value أقل من مستوى المعنوية 5% ، وبالتالي فإننا نرفض الفرض العدي القائل بأن نموذج الإنحدار غير معنوي، وهذا يعني أن هناك واحد على الأقل من معلمات الإنحدار تختلف عن الصفر.

3.1.3 دراسة المعنوية الجزئية للنموذج

تم صياغة الفروض كما يلي:

- بالنسبة لـ (b):

$$H_0: b=0$$

$$H_1: b \neq 0$$

- بالنسبة لـ (X):

$$H_0: x=0$$

$$H_1: x \neq 0$$

- بالنسبة لـ (X):

الجدول رقم(03): نتائج إختبار معنوية معاملات الإنحدار

P.Value	قيمة إحصائي الإختبار T	قيمة معاملات الإنحدار	المعاملات
0,004	4,434	1324,891	B
0,027	2,918	25,746	X

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS 21

بالنسبة لـ (b) نجد أن قيمة الإحتمال P.Value تساوي 0,004 و هي أقل من مستوى المعنوية 5%， وبالتالي فإننا نرفض الفرض العددي و نقبل الفرض البديل القائل بأن مقدار الثابت في نموذج الإنحدار معنوي.

أما بالنسبة لـ (X) نجد أن قيمة الإحتمال P.Value تساوي 0,027 و هي أقل من مستوى المعنوية 5%， وبالتالي فإننا نرفض الفرض العددي و نقبل الفرض البديل القائل بأن معامل الإنحدار (X) في نموذج الإنحدار معنوي.

4.1.3 شروط المربعات الصغرى العادية

تشمل شروط المربعات الصغرى العادية ثلاثة شروط أساسية (ربيع أمين ، 2008، ص106؛107):

- شرط إعتدالية التوزيع الإحتمالي للبواقي:

- شرط الاستقلال الذاتي للبواقي:

- شرط إختبار تجانس البواقي (ثبات التباين).

1.4.1.3 شرط إعتدالية التوزيع الإحتمالي للبواقي

تم صياغة الفروض الإحصائية كما يلي:

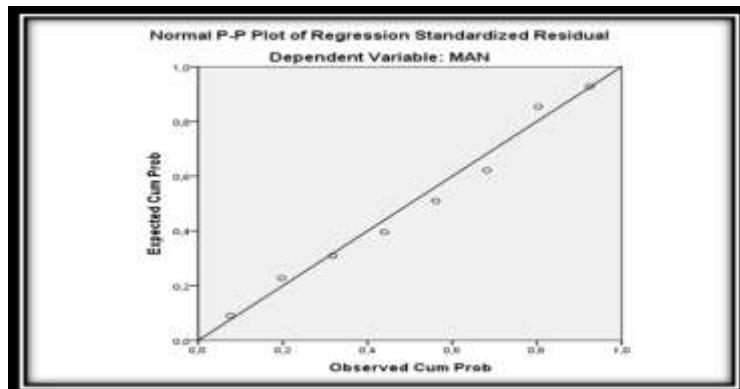
الفرض العددي (H_0): البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

الفرض البديل(H_1) : البوافي لا تتبع التوزيع الطبيعي.

تم دراسة إعتدالية التوزيع الإحتمالي للبوافي بطريقتين:

- أولاً : الطريقة البيانية

الشكل رقم (06) : يوضح التوزيع الإعتدالي للبوافي



المصدر: مخرجات برنامج SPSS 21

يوضح الشكل أن البوافي تتوزع بشكل عشوائي على جانبي الخط، مما يعني أنها تتبع توزيعاً معتدلاً (أي تبع التوزيع الطبيعي).

- ثانياً: الطريقة الحسابية بالإعتماد على اختبار كل من (كلوموجروف- سيمرنوف) و (شابيرو- ويليك).

الجدول رقم(04): نتائج اختبار إعتدالية التوزيع الإحتمالي للبوافي

P.Value	درجات الحرية	إحصائي الإختبار	بيان
0,200	8	0,122	اختبار كلوموجروف- سيمرنوف
0,938	8	0,976	اختبار شابيرو- ويليك

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS 21

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي أن قيمة P.Value أكبر من مستوى المعنوية 5% في كلا الإختبارين، وبالتالي فإننا نقبل الفرض العدلي القائل بأن البوافي تتبع التوزيع الطبيعي وهذا يدعم النتيجة التي توصلنا إليها من خلال الرسم البياني، أي أن شرط إعتدالية التوزيع الإحتمالي للبوافي محقق.

2.4.1.3 شرط الإستقلال الذاتي للبوافي

تم صياغة الفروض الإحصائية لاختبار شرط الإستقلال الذاتي للبوافي كما يلي:

الفرض العدلي (H_0) : يوجد إستقلال بين البوافي (لا يوجد إرتباط ذاتي بين البوافي)

الفرض البديل(H_1) : لا يوجد إستقلال بين البوافي (يوجد إرتباط ذاتي بين البوافي)

يتم الحكم على مدى وجود استقلال ذاتي بين الباقي من خلال اختبار Durbin-Watson Test وذلك من خلال إتباع ثلات خطوات (ربيع أمين ، 2008، ص 130:132):

- الخطوة الأولى: حساب إحصائي الإختبار(DW) من جدول معامل التحديد و إحصائي اختبار

:Durbin-Watson

- الخطوة الثانية: إيجاد القيمة الحرجية (وذلك من جدول القيم الحرجية لـ Durbin-Watson)

حيث يتضمن جدول القيم الحرجية قيمتين حديتين: القيمة الدنيا ويرمز لها بـ(d_L) و القيمة العليا و يرمز لها بالرمز (d_U) و ذلك وفقاً لعدد المتغيرات المستقلة(K)، و درجات حرية الخطأ(n):

- الخطوة الثالثة: إتخاذ القرار بشأن قبول أو رفض الفرض العدلي حول الإرتباط الذاتي

للباقي وفقاً للقواعد التالية:

► القاعدة الأولى : نرفض الفرض العدلي في حالتين:
الحالة الأولى: إذا كان ($4-d_L < DW < 4$)

الحالة الثانية: إذا كان ($0 < DW < d_L$)

► القاعدة الثانية: نقبل الفرض العدلي في حالتين:

الحالة الأولى: إذا كان ($2 < DW < 4-d_U$)

الحالة الثانية: إذا كان ($d_U < DW < 2$)

► القاعدة الثالثة: هناك حالتين يكون فيما القرار غير محدد، أي أننا لا نستطيع تحديد وجود

إرتباط ذاتي من عدمه:

الحالة الأولى: ($4-d_L < DW < 4-d_U$)

الحالة الثانية: ($d_L < DW < d_U$)

وبما أن :

أ- قيمة إحصائي الإختبار DW تساوي 1,483

ب- قيمة d_U تساوي 1,40 (من جدول القيم الحرجية) عند $K=1$ (عدد المتغيرات المستقلة في

النموذج) أمام درجة حرارة الخطأ تساوي 6 (من جدول تحليل التباين) و عند مستوى

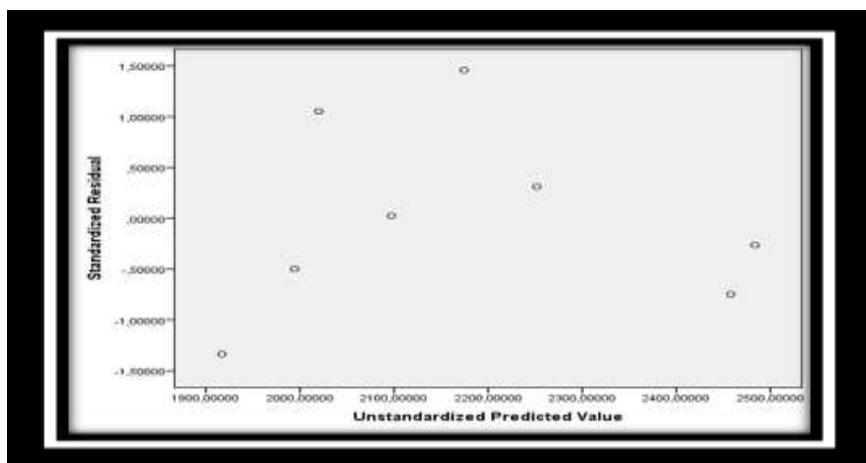
معنوية 5%

ج- وبالتالي فإن: ($1,40 < DW < 2$)

و منه نقبل الفرض العدمي القائل بأنه يوجد إستقلال بين البوافي، أي أن شرط الإستقلال الذاتي للبوافي محقق.

3.4.1.3 شرط إختبار تجانس البوافي (ثبات التباين)

الشكل رقم (07) : إختبار تجانس البوافي



المصدر: مخرجات برنامج SPSS 21

إنشار و توزيع البوافي يأخذ شكل عشوائي على جانبي الخط الذي يمثل الصفر، حيث لا يمكننا رصد نمط أو شكل معين لتباین هذه البوافي، وهو ما يعني أنك هناك تجانس أو ثبات في تباین الأخطاء وبالتالي فإن شرط ثبات التباين للبوافي محقق.

2.3 دراسة القدرة التفسيرية للنموذج الثاني

1.2.3 دراسة القدرة التفسيرية للنموذج الثاني

الجدول رقم(05) : يوضح القدرة التفسيرية للنموذج

القيم	الإحصائيات
0,606	معامل التحديد (R-SQ)
0,54	معامل التحديد المعدل (R-SQ adj)

المصدر: من إعداد الباحثين بإعتماد على مخرجات برنامج SPSS 21

يتضح من خلال الجدول بأن معامل التحديد المعدل يساوي 54% ، وهذا معناه أن المتغير المستقل(عدد أفراد المجتمع المؤهلون للعمل) يفسر 54% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الهامش الصافي للتأمين)، والباقي 46% يعزى إلى عوامل أخرى.

2.2.3 دراسة المعنوية الكلية للنموذج

دور شركات التأمين في تعزيز الشمول المالي في الجزائر -دراسة حالة شركة تأمين المحروقات (CASH) خلال الفترة (2012-2019)

الجدول رقم (06): جدول تحليل التباين لنموذج الإنحدار ANOVA

P.Value	F المحسوبة	MS متوسط المربعات	SS مجموع المربعات	درجات الحرية DF	المصدر
0,023	9,215	320223,731	320223,731	1	الإنحدار
-	-	34751,378	208508,269	6	الخطأ
-	-	-	528732,000	7	الكلي

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS 21

يتضح من جدول تحليل التباين أن قيمة P.Value أقل من مستوى المعنوية 5% ، وبالتالي فإننا نرفض الفرض العددي القائل بأن نموذج الإنحدار غير معنوي، وهذا يعني أن هناك واحد على الأقل من معلمات الإنحدار تختلف عن الصفر.

3.2.3 دراسة المعنوية الجزئية للنموذج

الجدول رقم(07): نتائج إختبار معنوية معاملات الإنحدار

P.Value	قيمة إحصائي الإختبار T	قيمة معاملات الإنحدار	المعاملات
0,095	-1,98	-4082,431	B
0,023	3,036	518,333	R

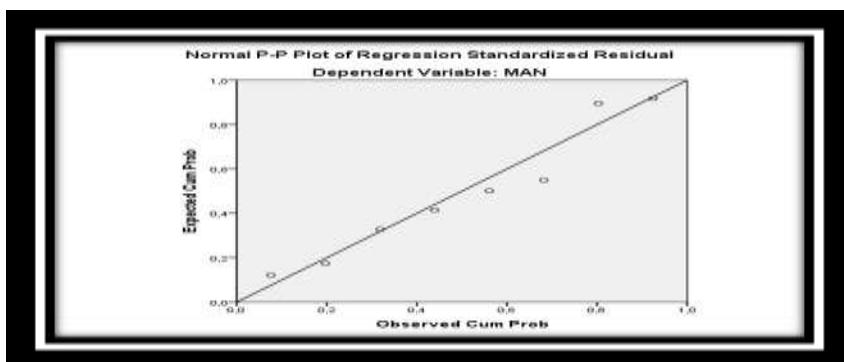
المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS 21

بالنسبة ل(b) نجد أن قيمة الإحتمال P.Value تساوي 0,095 و هي أكبر من مستوى المعنوية 5% ، وبالتالي فإننا نقبل الفرض العددي القائل بأن مقدار الثابت في نموذج الإنحدار غير معنوي. أما بالنسبة ل(R) نجد أن قيمة الإحتمال P.Value تساوي 0,023 و هي أقل من مستوى المعنوية 5% ، وبالتالي فإننا نرفض الفرض العددي و نقبل الفرض البديل القائل بأن معامل الإنحدار (R) في نموذج الإنحدار معنوي.

4.2.3 شروط المربعات الصفرى العادية

1.4.2.3 شرط إعتدالية التوزيع الإحتمالي للبواقي

الشكل رقم (08): يوضح التوزيع الإعتدالي للبواقي



المصدر: مخرجات برنامج SPSS 21

يوضح الشكل أن البوافي تتوزع بشكل عشوائي على جانبي الخط، مما يعني أنها تتبع التوزيع الطبيعي.

أما الطريقة الحسابية وبالإعتماد على اختبار كل من (كلوموجروف- سيمرنوف) و (شايبرو- ويليك)

الجدول رقم(08): نتائج اختبار إعتدالية التوزيع الإحتمالي للبوافي

P.Value	درجات الحرية	إحصائي الاختبار	بيان
0,20	8	0,197	اختبار كلوموجروف- سيمرنوف
0,441	8	0,921	اختبار شايبرو- ويليك

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS 21

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي أن قيمة P.Value أكبر من مستوى المعنوية 5% في كلا الإختبارين، وبالتالي فإننا نقبل الفرض العددي القائل بأن البوافي تتبع التوزيع الطبيعي وهذا يدعم النتيجة التي توصلنا إليها من خلال الرسم البياني، أي أن شرط إعتدالية التوزيع الإحتمالي للبوافي محقق.

2.4.2.3 شرط الإستقلال الذاتي للبوافي

بما أن :

أ- قيمة إحصائي الاختبار DW تساوي 1,859

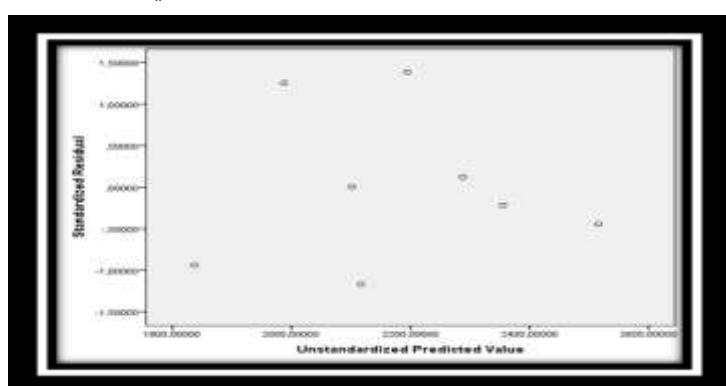
ب- قيمة d_L تساوي 1,40 (من جدول القيم الحرجية) عند $K=1$ (عدد المتغيرات المستقلة في النموذج) أمام درجة حرارة الخطأ تساوي 6 (من جدول تحليل التباين) وعند مستوى معنوية 5%

ج - وبالتالي فإن: ($1,40 < DW < 2$)

ومنه نقبل الفرض العددي القائل بأنه يوجد إستقلال بين البوافي.

3.4.2.3 شرط اختبار تجانس البوافي (ثبات التباين)

الشكل رقم (09) : اختبار تجانس البوافي



المصدر: مخرجات برنامج SPSS 21

دور شركات التأمين في تعزيز الشمول المالي في الجزائر -دراسة حالة شركة تأمين المحروقات (CASH) خلال الفترة (2012-2019)

إنشار و توزيع البواقي يأخذ شكل عشوائي على جانبي الخط الذي يمثل الصفر، حيث لا يمكننا رصد نمط أو شكل معين لتبابين هذه البواقي، وهو ما يعني أنك هناك تجانس أو ثبات في تبابين الأخطاء وبالتالي فإن شرط ثبات التبادل للبواقي متحقق.

3.3 دراسة القدرة التفسيرية للنموذج الثالث

1.3.3 دراسة القدرة التفسيرية للنموذج الثالث

الجدول رقم(09) : يوضح القدرة التفسيرية للنموذج

القيم	الإحصائيات
0,512	معامل التحديد (R-SQ)
0,43	معامل التحديد المعدل(R-SQ adj)

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS 21

يتضح من خلال الجدول بأن معامل التحديد المعدل يساوي 43% ، وهذا معناه أن المتغير المستقل(حجم المؤونات التقنية) يفسر 43% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الهامش الصافي للتأمين)، والباقي 57% يعزى إلى عوامل أخرى.

2.3.3 دراسة المعنوية الكلية للنموذج

الجدول رقم (10): جدول تحليل التبادل لنموذج الإنحدار ANOVA

P.Value	المحسوبة F	MS	مجموع المربعات SS	درجات الحرية DF	المصدر Source
0,046	6,283	270464,124	270464,124	1	الإنحدار
-	-	43044,646	258267,876	6	الخطأ
-	-	-	528732,000	7	الكتل

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS 21

يتضح من جدول تحليل التبادل أن قيمة P.Value أقل من مستوى المعنوية 5% ، وبالتالي فإننا نرفض الفرض العدلي القائل بأن نموذج الإنحدار غير معنوي، وهذا يعني أن هناك واحد على الأقل من معلمات الإنحدار تختلف عن الصفر.

3.3.3 دراسة المعنوية الجزئية للنموذج

الجدول رقم(11): نتائج اختبار معنوية معاملات الإنحدار

P.Value	قيمة إحصائي الإختبار T	قيمة معاملات الإنحدار	المعاملات
0,006	4,097	1361,858	B
0,046	2,507	0,041	P

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS 21

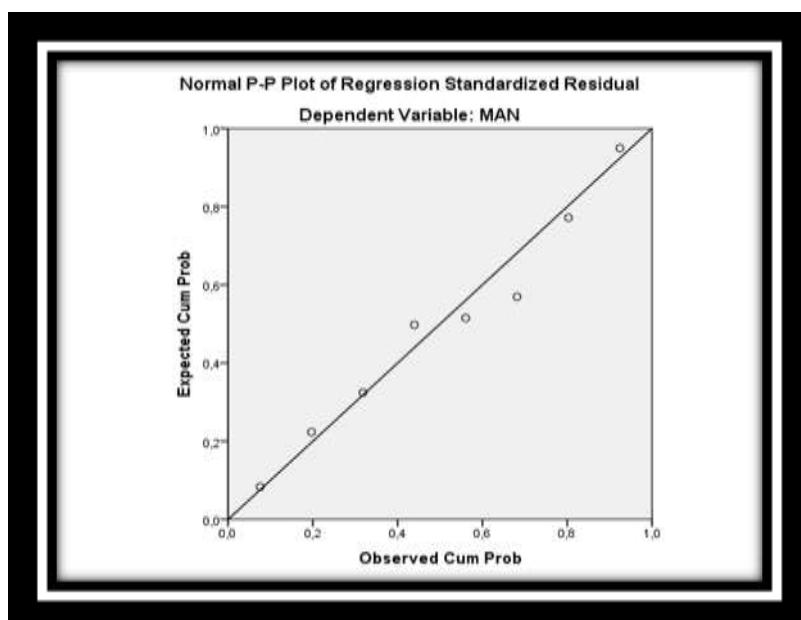
بالنسبة لـ(b) نجد أن قيمة الإحتمال P.Value تساوي 0,006 و هي أقل من مستوى المعنوية 5%， وبالتالي فإننا نرفض العددي و نقبل الفرض البديل القائل بأن مقدار الثابت في نموذج الإنحدار معنوي.

أما بالنسبة لـ(P) نجد أن قيمة الإحتمال P.Value تساوي 0,046 هي أقل من مستوى المعنوية 5%， وبالتالي فإننا نرفض العددي و نقبل الفرض البديل القائل بأن معامل الإنحدار (P) في نموذج الإنحدار معنوي.

4.3.3 شروط المربعات الصفرى العادية

1.4.3.3 شرط إعتدالية التوزيع الإحتمالي للبواقي

الشكل رقم(10): يوضح التوزيع الإعتدالي للبواقي



المصدر: مخرجات برنامج SPSS 21

يوضح الشكل أن البواقي تتوزع بشكل عشوائي على جانبي الخط، مما يعني أنها تتبع التوزيع الطبيعي.

أما الطريقة الحسابية بالإعتماد على اختبار كل من (كلوموجروف- سيمرنوف) و (شايبرو- ويليك)

الجدول رقم(12): نتائج اختبار إعتدالية التوزيع الإحتمالي للبواقي

P.Value	درجات الحرية	إحصائي الإختبار	بيان
0,200	8	0,175	اختبار كلوموجروف- سيمرنوف
0,954	8	0,978	اختبار شايبرو- ويليك

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS 21

دور شركات التأمين في تعزيز الشمول المالي في الجزائر -دراسة حالة شركة تأمين المحروقات (CASH) خلال الفترة (2012-2019)

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي أن قيمة P.Value أكبر من مستوى المعنوية 5% في كلا الإختبارين، وبالتالي فإننا نقبل الفرض العدmi القائل بأن البوافي تتبع التوزيع الطبيعي وهذا يدعم النتيجة التي توصلنا إليها من خلال الرسم البياني، أي أن شرط إعتدالية التوزيع الإحتمالي للبوافي محقق.

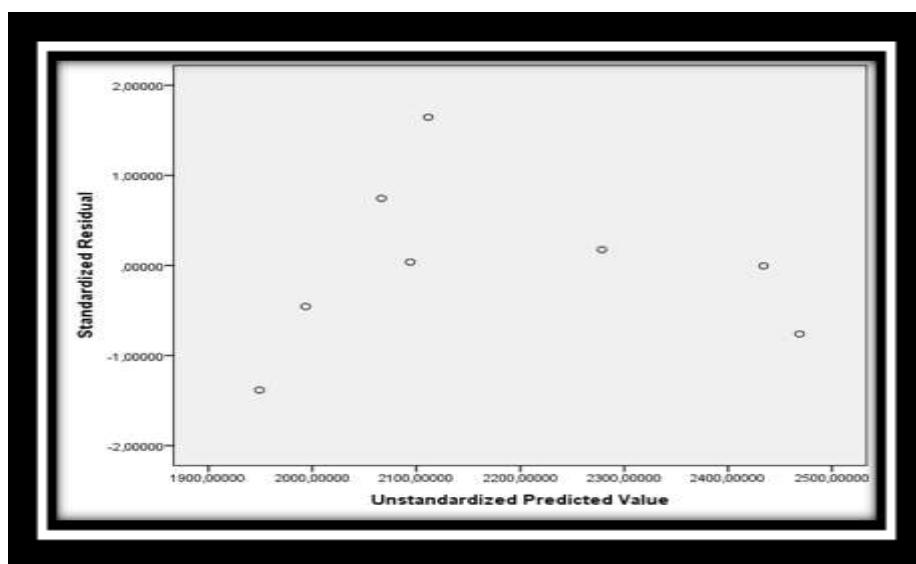
2.4.3.3 شرط الإستقلال الذاتي للبوافي

بما أن :

- أ- قيمة إحصائي الإختبار DW تساوي 2,016
- ب- قيمة du تساوي 1,40 (من جدول القيم الحرجية) عند K=1 (عدد المتغيرات المستقلة في النموذج) أمام درجة حريات الخطأ تساوي 6 (من جدول تحليل التباين) وعند مستوى معنوية 5%
- ج - وبالتالي فإن: الحالة الأولى: إذا كان $(2 < DW < 4 - du)$ أي $(2 < DW < 2,6)$ أي أن شرط الإستقلال الذاتي للبوافي متحقق.

3.4.3.3 شرط إختبار تجانس البوافي (ثبات التباين)

الشكل رقم (11) : إختبار تجانس البوافي



المصدر: مخرجات برنامج SPSS 21

إنشار وتوزيع البوافي يأخذ شكل عشوائي على جانبي الخط الذي يمثل الصفر، حيث لا يمكننا رصد نمط أو شكل معين لتباین هذه البوافي، وهو ما يعني أنك هناك تجانس أو ثبات في تباین الأخطاء وبالتالي فإن شرط ثبات التباين للبوافي متحقق.

الجدول رقم(13): صياغة الشكل النهائي لنماذج الدراسة

البيان	النموذج
أثر عدد الوكالات على الهاشم الصافي للتأمين	$MAN_t = 25,746x_t + 1324,891$
أثر أفراد المجتمع المؤهلون للعمل على الهاشم الصافي للتأمين	$MAN_t = 518,333R_t$
أثر حجم المؤونات التقنية على الهاشم الصافي للتأمين	$MAN_t = 0,041P_t + 1361,858$

المصدر: من إعداد الباحثين إعتماداً على مخرجات برنامج SPSS 21

4. تفسير النتائج وإختبار صحة فرضيات الدراسة

يمكن تفسير النتائج المتوصل إليها على النحو التالي:

1.4 أثر عدد الوكالات على الهاشم الصافي للتأمين:

توصلت الدراسة إلى أن المتغير المستقل (عدد الوكالات) له دلالة إحصائية في علاقته بالمتغير التابع (الهاشم الصافي للتأمين) ، كما أن الزيادة في عدد الوكالات تؤثر إيجاباً على رصيد الهاشم الصافي للتأمين وبالتالي فإن توسيع الشبكة التجارية لشركة تأمين المحروقات(CASH) من شأنه أن يساهم في تعزيز الشمول المالي خصوصاً وأن عدد وكالات الشركة محدود مقارنة بالشركات المنافسة، وهو ما يثبت عدم صحة الفرضية الأولى.

2.4 أثر أفراد المجتمع المؤهلون للعمل على الهاشم الصافي للتأمين:

توصلت الدراسة إلى معنوية النموذج الذي يظهر أثر أفراد المجتمع المؤهلون للعمل على الهاشم الصافي للتأمين، إلا أن المتغير المستقل في هذه الحالة هو عامل خارجي لا يمكن للشركة التحكم فيه لأنه يتوقف على السياسات المنتهجة من طرف الدولة في خلق فرص العمل، ويمكن القول بأن خلق مناصب عمل جديدة سيؤثر إيجاباً على حجم الأقساط المحصلة ومنه على الشمول المالي، وهو ما يتنافى مع الفرضية الثانية.

3.4 أثر حجم المؤونات التقنية على الهاشم الصافي للتأمين:

يؤثر حجم المؤونات التقنية المكونة إيجاباً على الهاشم الصافي للتأمين ، وبالتالي زيادة الحجم المكون يحسن من الصلابة المالية للشركة و ذلك يجعلها أكثر قدرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه زبائنها مع إمكانية إستقطاب زبائن جدد و الزيادة في حصتها السوقية، أي أن الفرضية الثالثة غير محققة.

III - الخاتمة

لقد قمنا من خلال هذه الورقة البحثية بدراسة مدى مساهمة قطاع التأمين في تعزيز الشمول المالي في الجزائر من خلال دراسة حالة شركة تأمين المحروقات (CASH) خلال الفترة (2012-2019) وقد توصلنا إلى أن الهاشم الصافي للتأمين يتأثر بعدد الوكالات و أفراد المجتمع المؤهلون للعمل و رصيد

دور شركات التأمين في تعزيز الشمول المالي في الجزائر -دراسة حالة شركة تأمين المحروقات (CASH)
خلال الفترة (2012-2019)

المؤونات التقنية المكون إلا أن تأثير هذه المتغيرات يبقى هامشي ، ومنه يمكن القول بأن مساهمة قطاع التأمين في تعزيز الشمول المالي تعتبر متواضعة ، وهنا نتفق مع النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة حول محدودية مستويات الشمول المالي في الجزائر في ظل قصر الأطر القانونية و غياب إستراتيجية وطنية في المجال.

و بناء على النتائج المتوصل إليها يمكننا تقديم جملة من الإقتراحات التي تخص شركة تأمين المحروقات بصفة خاصة و قطاع التأمين بصفة عامة كما يلي:

❖ إن تعزيز الشبكة التجارية لشركة تأمين المحروقات بوكالات جديدة و في مناطق جغرافية متنوعة مع إنتهاج سياسة تسويقية ناجعة سينعكس إيجابا على الهامش الصافي للتأمين ومنه على الشمول المالي:

❖ تعتبر عملية إدارة المطالبات من أهم حلقات سلسلة القيمة في التأمين ، فنجاح هذه العملية سيعزز ثقة الزبون في الشركة و العكس؛ كون أن محفظة الزبائن التي تكونها الشركة تتأثر بنوعية الخدمة المقدمة للزبون والتي تؤثر بدورها على مستوى رضاه :

❖ يعاني قطاع التأمين من ضعف الإبتكار من حيث التكنولوجيا المعتمد عليها و من حيث طبيعة المنتجات المقدمة والتي تعتبر نمطية لا تختلف من شركة لأخرى، وبالتالي يجب على شركات التأمين أن تتعاقد مع شركات مبتكرة في مجال التطبيقات التكنولوجية تمكّنها من الولوج و إستقطاب فئات أوسع:

❖ لا يمكن عزل قطاع التأمين عن القطاعات الأخرى، فضعف نشاط القطاع البنكي و قطاع البناء والتجارة الخارجية والتي تمثل وعاء للنشاط التأميني إنعكس سلبا على آداء شركات التأمين في الجزائر وعلى دورها في تعزيز الشمول المالي.

IV- المراجع

- 1- المراجع باللغة العربية :
 - ❖ أسامي ربيع أمين . (2008). التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة بإستخدام SPSS . القاهرة: جامعة المنوفية.
 - ❖ أيمن بوزانة، وفاء حمدوش. (2021). تقييم درجة الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2018). مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، 06(01).
 - ❖ جلال الدين بن رجب. (2018). دراسة حول " إحتساب مؤشر مركب الشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية. أبو ظبي، الإمارات: صندوق النقد العربي.

❖ مروان بن قيدة ، ورشيد بوعافية. (2018). واقع و آفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية. مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، 09(01).

❖ مليكة كركار . (2019). الشمول المالي: هدف إستراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر. مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، 10 (03).

2- المراجع باللغات الأجنبية:

- ❖ CASH ASSURANCES. (s.d.). Consulté le 06 26, 2021, sur CASH ASSURANCES: <https://www.cash-assurances.dz/>
- ❖ Conseil national des Assurances . (s.d.). Consulté le 06 26, 2021, sur Conseil national des Assurances: <https://www.cna.dz/>
- ❖ Hadefi , A., & Bensaid, M. (2019). Microcrédit et Inclusion financière en Algérie: une étude d'impact. *Arsad Journal For Economic and Management Studies*, 02(01).
- ❖ Mohamed , H. (2020). "Empowering the Poor and Enhancing Financial Inclusion from a Multidimensional Perspective. Switzerland: Palgrave Studies in Islamic Banking, Finance, and Economics under exclusive licence to Springer Nature Switzerland AG 2020.
- ❖ UAR. (s.d.). Consulté le 06 25, 2021, sur Union Algérienne des sociétés d'assurance et de réassurance: <https://wwwuar.dz/>